DELTA UNIVERSITY
SCIENTIFIC JOURNAL
Journal home page: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/

دور السياسات المالية والاقتصادية في تجاوز آثار جائحة كورونا

أحمد صابر على سليمان
ماجستير المعاملات القانونية و التجارية الدولية واللوجستيات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

Keywords:
1-آثار اقتصادية
2-الإفلاس الاقتصادي
3-الاقتصاد المصري

Abstract

إن الاضطراب المفاجئ الذي بين فيروس كورونا قد أحدث آثار اقتصادية سلعية مدمرة على المستوى العالمي فضرب الكثير من القطاعات الاقتصادية العالمية بسبب المخاوف من أنتشار الفيروس إذ غلق الكثير من القطاعات الاقتصادية الواحدة تلك الأخرى ويشهد العالم ومازال أزمة اقتصادية من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي مرت عليه وتراجع الإنتاج العالمي بشكل ملحوظ وظهرت الكثير من حالات الإفلاس الاقتصادي وانهيار مفاجئ يضم الكثير من العالمية.

وذلك نيتجة الإجراءات التي اتخذتها الدول لمكافحة ذلك الفيروس من إغلاق للحدود والعزل والحجر الصحي، ولقد كانت تلك الاثار أشد قسوة على المنطقة العربية بصفة خاصة حيث أن أغلب الدول فيها تعتمد على الاقتصاد الريعي ومعظم تلك الاقتصاديات تعتمد على الريع وعدم تنوع الاقتصاد فيها، وانهيار أسعار النفط شكل تحدياً كبيراً لتلك الدول إلا أن التنوع في الاقتصاد المصري لم يمنع الاقتصاد المصري بالتأثر بشدة تلك الأزمة الاقتصادية حيث انخفاض عائدات قناة السويس- وكذلك تحويلات المصريين وبطئ فترة التجارة العالمية والتي تكاد تكون توقف وفي مواجهة تلك الآثار العالمية والداخلية فقد هب العالم لموجة تلك الأزمة باتخاذ الكثير من السياسات الاقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لمواجهة التداعيات التي تسبب فيها فيروس "Covid -19" واتخذت مصر أيضاً مثلها مثل دول العالم الكثير من السياسات الاقتصادية لمواجهة هذا الوباء لتخفيف من الآثار السلبية لتلك الجائحة وتلك السياسة الاقتصادية سوف تكون محل البحث الآتي .

المقدمة

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسات الاقتصادية تسعى دائما إلى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحد من التضخم مع مراعاة توزيع الدخل القومي ومن أجل تحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف الأخرى تعتمد السياسات الاقتصادية على مجموعة من السياسات الفرعية، ومن أهمها السياسات النقدية والسياسات المالية والتي تستخدمها الدول والحكومات دائما لتحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل انتشار جائحة كورونا والتي عصفت بالاقتصاد العالمي ككل نحو الهاوية كان لابد من اتخاذ تلك السياسات النقدية والمالية للحد من الآثار السلبية التي أوجدتها ظروف انتشار ذلك الوباء فاتخذ العالم تلك السياسات للحد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي وكذلك استخدمت

الدول والتكتلات الإقليمية تلك السياسات لمواجهة الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم بعد هذا الوباء.

لذلك سوف نستعرض في هذا البحث ماهية تلك السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة على اقتصاد المنطقة العربية ومصر والتدابير التي اتخذتها الحكومات المختلفة وكيف عالجت للآثار السلبية الاقتصادية باستخدام السياسات النقدية والمالية وخاصة السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لمواجهة أثار جائحة كوونا.

إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث في إبراز أهمية السياسات المالية والاقتصادية حيث أنها تمثل أحد دعائم الاستقرار الاقتصادي لذلك لابد من التعرف على:

1- السياسات الاقتصادية وأهدافها.
2- التعرف على تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي والداخلي.
3- السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذت دوليا للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا
4- السياسات المالية الاقتصادية التي اتخذت داخليا لتجاوز الآثار السلبية على الاقتصاد بسبب جائحة كورونا.

أهداف البحث:

1- التعرف على السياسات الاقتصادية وأهميتها.
2- توضيح مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي والداخلي.
3- التعرف على السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذت دوليا للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا.
4- توضيح مدى نجاح السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذت داخليا لتجاوز الآثار السلبية على الاقتصاد بسبب جائحة كورونا.

أهمية البحث:

منذ أن تفشى وباء كورونا أصاب الاقتصاد العالمي بالشلل فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوى عبر العالم واضعف الطلب العالمي وعزل دول ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجوال وأصاب قطاعات المال والطيران والسياحة والصناعة بخسائر فادحة و هذا الاضطراب المفاجئ في الاقتصاد العالمي والداخلي جعل العالم يشهد أسوء أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم و خلق ضغوط هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ولم يكن أمام الحكومات إلا استخدام السياسات الاقتصادية الفعالة لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية التي تسبب فيها هذا الفيروس وتم استخدام السياسات الاقتصادية بشقيها النقدي والمالي في تلك المواجهة على أمل الحد من تلك الآثار السلبية.

منهج البحث:

لقد استخدمنا المنهج التأصيلي في التعرف على السياسات المالية والاقتصادية ومررنا بعدة مراحل وهي:

1- مرحلة الاطلاع: تجهيز المعلومات من المصادر والمراجع العلمية
2- مرحلة كتابة البحث: بناء على ما تم جمعه من معلومات.
3- مرحلة جمع وترتيب المادة العلمية واستخلاص النتائج والتوصيات.

خطة البحث:

- المبحث الأول: السياسات الاقتصادية وأهدافها
  - المطلب الأول: السياسات المالية والنقدية.
    - الفرع الأول: السياسات الاقتصادية.
    - الفرع الثاني: السياسات المالية وأهدافها.
    - الفرع الثالث: السياسات النقدية.
  - المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي والداخلي

- الفرع الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.
- الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العربي.
- الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المصري.

▪ المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية التي اتخذها الاقتصاديات الدولية لتصدى لجائحة كورونا.

- o المطلب الأول: السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الاقتصاديات الدولية لمواجهة جائحة كورونا.
  - الفرع الأول: السياسات النقدية.
  - الفرع الثاني: السياسات المالية.
- o المطلب الثاني: السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لتعدى لجائحة كورونا.
  - الفرع الأول: السياسات المالية للحكومة المصرية لمواجهة فيروس كورونا
  - الفرع الثاني: السياسات النقدية للحكومة المصرية لمواجهة فيورس كورونا
  - الفرع الثالث: تقييم السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها مصر لتصدي لجائحة كورونا.

مصطلحات البحث:

1- (Covid-19) فيروس كورونا:

هو سلسلة من الفيروسات التي تصيب الإنسان بالعديد من الأمراض التنفسية منها نزلات البرد المتلازمة التنفسية الحادة ولقد ظهر في مدينة وهان الصينية – في ديسمبر 2019 وتحول إلى وباء أصاب كل دول العالم والأسباب التي أدت إلى انتشار الفيروس هو انتقاله عن طريق ملامسة الأسطح والأشياء لذلك جاءت قرارات معظم الدول بالتباعد الاجتماعي للحد من انتشار الفيروس وغلق معظم أماكن التجمعات البشرية.

2- جائحة:

تهلكة أو بلية وهي الآفة التي تهلك الأنفس والأموال وهو وباء ينتشر بين البشر انتشار واسع يتجاوز حدود العديد من الدول مؤثر على عدد كبير من الأفراد.

المبحث الأول

السياسات الاقتصادية وأهدافها

تمهيد وتقسيم:

إن للسياسات الاقتصادية أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي المعاصر فهي مجموعة من القرارات المتخذة من قبل الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها وتستهدف السياسات الاقتصادية الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي وأصبحت السياسات الاقتصادية تلعب دوراً رئيسياً في الاستقرار الاقتصادي خاصة مع تميز الاقتصاد العالمي الحديث بسرعة التقلبات والاستجابة السريعة لأي متغيرات قد تطرأ عليه وتعد السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي من أهم العوامل التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والتي تسعى لانجازها مختلف الاقتصاديات على المستوى العالمي وخاصة الدول النامية التي تحتاج إلى سياسات اقتصادية ذات كفاءة عالية نظراً لقلة الموارد وكثرة الاحتياجات والاختلالات التي تعانى منها أغلب الاقتصاديات في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة وخاصة إذا كانت تواجه ظروف استثنائية مثل جائحة كورونا التي خلفت ومازالت أثار كبيرة على الاقتصاد العالمي لذلك سوف نستعرض في هذا المبحث الآتي:

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية وأهدافها.

المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد والدولي والداخلي.

المطلب الأول

السياسات المالية والنقدية

تمهيد وتقسيم:

إن من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها هي السياسات المالية والنقدية ولكل من السياستين أهدافها التي تسعى إليها، ولكل منهم الدور الذي تلعبه لتحقيق الأهداف الاقتصادية ككل وتختلف تلك السياسات من دولة إلى أخرى وفق الظروف الاقتصادية التي تتعامل معها لذلك سوف نستعرض في هذا المطلب:

- الفرع الأول: ماهية السياسة الاقتصادية وأهدافها.
- الفرع الثاني: السياسات المالية وأهدافها.
- الفرع الثالث: السياسات النقدية.

الفرع الأول
التعريف بالسياسات الاقتصادية

تتمثل السياسات الاقتصادية في مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة من أجل[4] تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية وتهدف تلك القرارات إلى الوصول بالحالة الاقتصادية إلى التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي والذي يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية ويتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار العام للأسعار لذلك أصبحت الدول تولى اهتماماً كبير لسياسات الاقتصادية حيث تنعكس هذه السياسات في نهاية الأمر على الحالة الاقتصادية العامة لدولة، ومن ثم الحالة الاجتماعية والسياسية فالسياسات الاقتصادية وهي الداعم الأساسي لاستقرار الحالتين الاجتماعية السياسية وتشمل السياسات الاقتصادية – "السياسات النقدية – والسياسات المالية" فالسياسات الاقتصادية - هي الأعم والأشمل وفي ظل العولمة، والحاجة إلى اتخاذ سياسات اقتصادية مختلفة خاصة مع كثرة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي كل فترة من الزمن كأحد توابع النظام الرأسمالي المهيمن على اقتصاد العالم، حيث أصبح الاقتصاد العالمي شديد الحساسية فهو يتأثر بأي متغير بصورة سريعة وتشمل السياسات الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والخطط التي تتبناها الدولة من أجل حل المسائل الاقتصادية أو توجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ولقد عرف البعض السياسات الاقتصادية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال مدة زمنية معينة.

والجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية المقترحة تختلف عن السياسات الاقتصادية المطبقة فعليا فالأولى معده سلفا لاستخدامها في المستقبل سواء على المدى البعيد أو المدى القريب[5]، أما الثانية فهي المعمول بها فعلا – والأولى تخضع للتوثيق والدراسة أكثر من الثانية – وكذلك فإن السياسات الاقتصادية تختلف من نظام إلى أخر ومن دولة إلى أخرى ففي النظام الرأسمالي تختلف عن النظام الاشتراكي – تختلف عن النظام المختلط الذي يجمع بين هذا وذاك فالسياسات الاقتصادية الأوروبية تختلف عن السياسات الاقتصادية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تختلف عن أوربا الشرقية.[6]

(4) جمال دعامس التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، 2009-2010، جامعة الحاج لخضر، باتنه، الجزائر.

(5) بروشة كريم، دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

(6) أسماء منصور، دراسة السببية لأهم المتغيرات السياسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمد الخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013، ص 9.

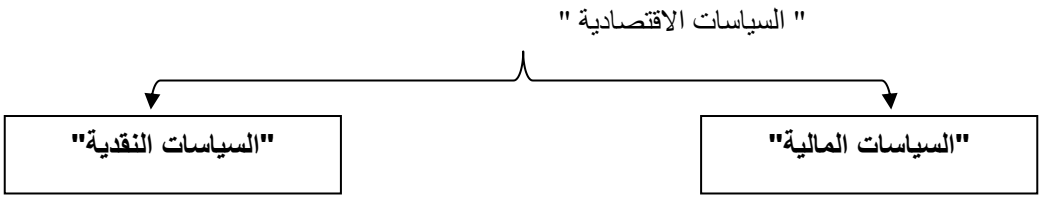
" السياسات الاقتصادية "
"السياسات المالية"
"السياسات النقدية"

والسياسات الاقتصادية عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها وهي:

- التوازن المالي
- التوازن الاجتماعي
- التوازن الاقتصادي
- التوازن العام

- التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة أفضل استخدام فينبغي أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي وعدم استخدام القروض والإعانات إلا في الأغراض الإنتاجية.

التوازن الاقتصادي:

ويعنى أن تهدف السياسات الاقتصادية إلى وصول حجم الإنتاج الأمثل وتحقيق التوازن بين جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة وكذلك تحقيق التوازن بين القطاع العام والخاص وتوازن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي لدولة مع المنافع الحدية التي يتم تحصلها في صورة إيرادات من الأفراد وهذا يعنى استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

- التوازن الاجتماعي:

لا تقف السياسات الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج بل لابد من التوزيع العادل لهذا الإنتاج بين أفراد المجتمع لتحقيق أعلى معدل للرفاهية مما يعنى الوصول إلى التوازن الاجتماعي.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين خارج الدولة خلال مدة زمنية معينة وتأتى أهمية ميزان المدفوعات في أنه يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي ويقدم مساعدة لواضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد، إذن تلك الأهداف التي تسعى أي حكومة من خلال السياسات الاقتصادية لتحقيقها ورغم تحقيقها جملة واحدة أمر في غاية الصعوبة مثل "البطالة والتضخم" لكنها تظل وسيلة جيدة لفهم ما يسعى الاقتصاد لتحقيقه ولتقيم عمل الحكومات في المجال الاقتصادي. [7]

الفرع الثاني
السياسات المالية

لقد ظهر مصطلح السياسات المالية حديثا بعد تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي[8] بعد أن كان دورها في الماضي يتوقف عند دور الدولة الحارسة التي لا تتدخل مطلقا في النشاط الاقتصادي ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف والسياسات الاقتصادية خلال فترة زمنية وهي عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي لدولة وما ينتج عنها من أثار على الاقتصاد القومي ككل وفي سبيل ذلك تستخدم الدولة جميع عناصر المالية "إيرادات والنفقات".

والميزانية العامة لتحقيق تلك الأهداف ومن أهم هذه الأهداف "العدالة في توزيع الدخل – التخصيص الأمثل للموارد" – مواجهة الأزمات

(7) د/ زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 65.

(8) د/ أسماء منصور، المرجع السابق.

وذلك كله لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعتبر السياسة المالية أحد أهم مكونات السياسات الاقتصادية في أي برنامج إقتصادي لأي دولة وتقف على قدم المساواة مع السياسات النقدية في عماد السياسات الكلية.

الفرع الثالث

السياسات النقدية

يمكن تعريف السياسات النقدية بأنها "مجموعة من الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة لتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة معينة وتتحكم الدولة في تلك السياسات من خلال البنك المركزي ففي حالة رغبة الدولة في زيادة الطلب الكلى لتحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة فهي تزيد في عرض النقود وتعمل بالسياسات النقدية التوسعية – وإذا أرادت تخفيف الطلب الكلى فإنها تستخدم السياسات الانكماشية وتخفيف عرض النقود ويهدف ذلك إلى تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي. (9)

بحيث لا يحدث درجة عالية من التضخم والانكماش فالسياسات النقدية تعنى تدخل البنك المركزي في تحديد حجم المعروض من النقود والتأثير في حجم الائتمان وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على الاستثمار والنشاط الاقتصادي ككل والسياسات النقدية لها عدة أهداف هي:

- استقرار الأسعار:

وتعتبر من أهم الأهداف السياسية النقدية فكل دولة تسعى إلى تلاشي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد أو ركود لذلك فلابد من احتواء ارتفاع الأسعار إلى أقل مستوى لها بشرط ثبات العوامل الأخرى لكي تؤثر السياسة النقدية في مستوى الأسعار.

- تحقيق الاستقرار النقدي:

عن طريق التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع المستوى الاقتصادي وتلاقى حدوث أزمات نقدية وهو ما يؤدى إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن السياسات النقدية الرشيدة أحد أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي.

- المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

فالنمو الاقتصادي هو القادر على امتصاص الفائض في عنصر العمل ومن ثم تحجيم البطالة وتكون مهمة السياسات النقدية هي التأثير على معدل الائتمان بتحقيق أسعار فائدة تشجع المشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة. (10)

المطلب الثاني

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الدولي والداخلي

تمهيد وتقسيم:

إن الاضطرابات الاقتصادية التي سببها فيروس كورونا كان لها الأثر الكبير في تدهور الاقتصاد الدولي وإصابته بما يشبه الشلل على كافة القطاعات المختلفة تجارية – صناعية – نقل – سياحة وغيرها مما أنعكس هذا التدهور على الاقتصاديات الداخلية للدول وخاصة المنطقة العربية التي تعتمد على الاقتصاد الريعي والتي كانت أشد تأثرا من كافة اقتصاديات العالم لذلك سوف نستعرض في هذا المطلب:

(9) ولد بزيوفاتح، سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، 2014.

(10) د/ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

- الفرع الأول: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.
- الفرع الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد في المنطقة العربية.
- الفرع الثالث: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المصري.

الفرع الأول

تأثير جائحة كورونا على الاقتصادي العالمي

أصبح العالم ومازال في وضع غير مألوف فمعظم سكان الكرة الأرضية لم يشهدو أحداث مثل ما نراه اليوم بسبب اجتياح فيروس (covid-19) للعالم وهو بلا شك حادث استثنائي من مختلف جوانبه وسوف يكون محور لتغيير مسار الانسانية ليس لخطورة المرض باعتباره مرض فتاك أودى بحياة الآلاف من سكان الكرة الأرضية بل أيضا لآثاره المدمرة على المستوى الاقتصادي فلقد اثر هذا الوباء بشكل مباشر على المعاملات الدولية على مستوى العالم والتي كانت.[11]

بسبب سياسة التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية والحجر الصحي والتباعد الاجتماعي الذي اتخذه العالم لمواجهة هذا الوباء مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي حيث أصبح يعيش حالة من الركود الحاد والانكماش المفاجئ وظهور أزمة مالية عالمية لم تكن في الحسبان والتي جاءت عكس التوقعات خاصة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كانت متوقعة نمو 2020 بنحو 2.9 % إذ بها تخفض توقعاتها إلى النص مع ظهور الأزمة والآن ربما التخفيض يكون أكثر من ذلك ربما يشمل عجز في الدخل العالمي قد يتجاوز 2000 مليار دولار مما يعنى انهيار للاقتصاد العالمي بصفة كلية ربما يشبه إلى حد كبير الكساد العظيم 1929 ولم تسلم أي دولة من هذه التأثيرات بحكم العولمة الاقتصادية و الروابط التي تجمع دول العالم بعضها ببعض من الناحية التجارية فقد أثر الوباء على الإنتاج العالمي والإمداد والنقل بجميع أنواعه وأضعف الطلب العالمي وأصاب قطاعات المال والطيران والسياحة بخسائر تكاد الأرقام لا تلاحقها وتلقت ضربات اقتصادية قاضية.[12]

أثرت على الكثير من القطاعات المرتبطة بها، ولقد أحدث هذا الوباء أيضا خسائر في قيمة وأصول البورصات العالمية وانخفض رأس المال السوقي لأغلب البورصات أكثر من 15%من قيمة الأسهم السوقية وخسرت مليارات الدولارات فلقد بلغ الانكماش العالمي 5.2 وهو أشد كساد منذ الحرب العالمية الثانية وسوف يكون أشد وطأة على الاقتصاديات المتقدمة التي سوف يصل فيها إلى 7% من جراء الاضطرابات التي أصابت العرض والطلب و شهدت اقتصاديات الدول النامية والأسواق الصاعدة بنسبة 2.5 % وهو أول انكماش لها منذ 60عاما وأنخفض نصيب الفرد من الناتج العالمي 3.6 مما تسبب في دخول كثير من الأفراد تحت خط الفقر ومن أكثر من الدول تضررا تلك الدول التي كانت

تعتمد بشكل أساسي على التجارة العالمية والسياحة أو صادرات السلع الأوروبية وانخفض الناتج العالمي بنسبة 8% وتأثرت أكبر اقتصاديات العالم تأثيرا واضحا فاقتصاد الولايات المتحدة

(11) متاح على Institut.amadeus-amudevsonlin.org.

(12) د/ حيدر حسين ال طعمة، الاقتصاد العالمي بحاجة إلى عناية مركزة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في الاقتصاد والدول، 2020.

الأمريكية حقق انكماش بمقدار 6.1% بسبب الاضطرابات التي تبعت التدابير الاحترازية لمواجهة كورونا وكذلك انكمش الناتج في منطقة اليورو بنسبة 9.1% وانكمش إقتصاد اليابان بنسبة 6.1% وسوف يصيب الاضطراب الشديد قطاع سلاسل القيمة وفي شرق أسيا بلغ الانكماش 4.7% وأمريكا اللاتينية انكماش بنسبة 7.2% والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب الصحراء بنسبة 2.8%[13]، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

المنطقة الجغرافية	نسبة الانكماش
الولايات المتحدة الأمريكية	6.1
منطقة اليورو	%9.1
اليابان	6.1
أمريكا اللاتينية	%7.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%4.2
شرق آسيا	%4.7
جنوب آسيا	%2.7
أفريقيا وجنوب الصحراء	%2.8

- الأسواق المالية العالمية:

لقد تأثرت أسواق المال العالمية بشدة بسبب الجائحة وخلقت تلك الأزمة خلل في النظام المالي العالمي وذهبت معظم بورصات العالم إلى الهاوية وانخفضت أسعار الأصول الخطرة منذ بداية الوباء حتى الآن إلى أدنى مستوى لها ويعد هذا الانخفاض هو الأسوأ منذ 2008، وانخفضت الأسواق المالية العالمية الكبرى والصغرى بنسبة تجاوزت 30 %، وبدأ تظهر الضغوطات على الأسواق الكبرى للتمويل قصير الأجل مثل السوق العالمية للدولار الأمريكي نتيجة التقلبات الشديدة التي شهدتها الأسواق وخاصة في الربع الثاني من هذا العام 2020.

حيث ارتفعت السندات الحكومية باعتبارها ملاز أمن وارتفع سعر الذهب لأرقام غير مسبوقة حتى أن الأوقية وصلت 2000 دولار في حين تراجعت أسعار الأسهم على المستوى العالمي و ارتفع الطلب على السندات الحكومية بالرغم من انخفاض العائد عليها من 1.9% إلى 7% و انخفاض العائد على سندات الخزانة الأمريكية بنحو 3% وهو يعتبر أكبر انخفاض له منذ 2008 في خضم الأزمة المالية العالمية وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر نوتس في لندن بنحو 25% وخسر مؤشر أند بورز 20% و هو الأسوأ، كما ذكرنا منذ 2008. [14]

- حركة التجارة العالمية:

لقد كان قطاع التجارة العالمية من أكثر القطاعات تضررا فقد حقق انكماش بنسبة تتراوح ما بين 25% إلى30% بما يقدر بـ 50 مليار دولار فالآتحاد والأوروبي قد تأثر بما يتجاوز 15 مليار دولار والولايات المتحدة بما يتجاوز 5.8 مليار دولار – واليابان بما يتجاوز 5.2 مليار دولار وكوريا الجنوبية بنحو 3.8 مليار دولار وتايوان الصينية بنحو 2.6 مليار دولار – وفيتنام بنحو 2.3 مليار دولار أما بالنسبة لصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم فقد حقق انكماش بنسبة 6.8% وهو أكبر انكماش منذ 1992. [15]

التحويلات الخارجية:

لقد تأثرت التحويلات الخارجية حول العالم سلبيا منذ اجتياح الفيروس للعالم وقدر البنك الدولي أن التحويلات التي يرسلها العاملون المغتربون ستنخفض بنسبة 14% مقارنة بعام

(13) د/ حيدر حسين ال طعمة، المرجع السابق .

(14) متاح على عرب/ b.b.c.com-news .

(15) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة السياسات التجارية، والمنظمات الدولية.

2019 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك انخفاض قيمة العملات العالمية مقابل الدولار فالدول المتوسطة ستحقق انخفاض بنسبة 7.5 % إلى 7% وتصل التحويلات من 508 مليار دولار لتصل إلى 470 مليار دولار وقابلة للزيادة 2021 وستشهد أوربا وشرق أسيا الانخفاض الأكبر الذي سوف يتراوح 8% إلى 9% حيث سجلت التحويلات 289 رقم قياسي 548 مليار دولار.

الفرع الثاني

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد في المنطقة العربية

لقد شهدت البلاد العربية باعتبارها اقتصاديات ناشئة والأغلبية منها تعتمد على الاقتصاد الريعى "عوائد النفط" أثار كارثية لجائحة كورونا حيث أن 14 دولة من الأعضاء في الجامعة العربية تعتمد على النفط بشكل أساسي، وكذلك كثير من الدول العربية الأخرى يعتمدون على النفط بطريقة غير مباشرة وفي ظل تفشي الوباء وتوقف أغلب القطاعات لصناعية حول العالم، والتي تعتمد بشكل أساسي على النفط وفي ظل تباطؤ حركة التجارة والنقل العالمية أدت إلى انخفاض أسعار النفط لأكثر من 70% في 2020 مما كانت عليه في 2019، حيث وصل سعر البرميل 64 دولار وهبط بعد أزمة كورونا إلى 17.77 دولار في ابريل 2020 وبلغ إجمالي خسائر الدول العربية حوالي 1.2 تريليون دولار وفقدان 7.1 مليون عامل وظائفهم ففقدت رؤوس أموال سوقية لأسواق المال حوالي 420 مليار دولار، وخسر الناتج المحلى الإجمالي 63 مليار دولار، وحققت ديون إضافية تبلغ 220 مليار دولار خسارة حوالي 550 مليون دولار يوميا من عائدات النفط وتراجع الصادرات بقيمة 28 مليار دولار.

وخسارة أكثر من 2 مليار دولار من إيراد التعريفات الجمركية ويعد قطاع النفط و السياحة و النقل الجوى أكبر القطاعات الخاسرة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة وأثر على دخل الفرد والقدرة الشرائية له مما ينبئ بحدوث كساد وركود في الأسواق مقترنة بمستويات مرتفعة من التضخم، وأشار صندوق النقد العربي بحدوث انكماش للاقتصاديات العربية المعتمدة على النفط بنسبة 4.7% وانكماش لدول الأكثر تنوعاً بنسبة 2% وذلك في 2020 وسوف يكون الانكماش لمعظم الدول العربية ما عدا الاقتصاد المصري الذي سوف يحقق نمو 2%، وتوقع التقرير أن يرتفع معدل البطالة إلى 8.8%، وكل ذلك أدى إلى تأثر المستوى العام للأسعار حيث أثرت جائحة كورونا على مستوى المعروض من السلع بسبب اضطرابات سترسل الإمداد وتزيد الضغوط التضخمية نتيجة لانخفاض قيمة العملات العربية مقابل الدولار وهو ما نتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة والكثير من الدول العربية حقق عجز بالموازنة العامة لها بعد أن كانت بالفائض.[16]

الفرع الثالث

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المصري

لقد كان الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو جيد إلا أن جائحة كورونا جاءت للإطاحة بكل التوقعات ولقد تأثر الاقتصاد المصري كثيراً كغيره من اقتصاديات العالم بسبب هذه الأزمة، وأشارت النتائج إلى أن الاقتصاد المصري قد يملى بخسائر تتجاوز 105 مليار جنيه شملت جميع القطاعات الاقتصادية إلا أن كان أكبر الخاسرين في هذه القطاعات هو قطاع السياحة

(16) تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا "الاسكوا"، 2020.

والطيران – وكذلك طالت الخسائر قطاع الصناعة وتجارة الجملة والتجزئة –فقطاع السياحة حقق انخفاض في مساهمة في الناتج المحلى بنحو 2.7 % وانخفضت مساهمة القطاع الصناعي بنسبة 12.2% وارتفع التضخم وكذلك معدل البطالة.

حيث حققت مصر خسائر مالية باهظة نتيجة التدابير الصحية التي اتخذتها لمواجهة المرض حيث بلغت خسائر قطاع الطيران حوالي 2.25 مليار دولار وتحملت الحكومة المصرية خسائر كبيرة نتيجة منح العاملين في كافة القطاعات أجازات لتقليل الكثافة في مختلف قطاعات الدولة وتراجع الناتج المحلى بنسبة تتراوح ما بين 7% إلى 8% بما يتراوح ما بين 36 مليار جنيه إلى 41 مليار جنيه – تراجع حجم التجارة العالمية أدى إلى تراجع عائدات قناة السويس بنسبة تتراوح مابين 10% إلى 15% وانخفضت قيمة الصادرات بنسبة قدرها 16.92%.

وجاءت خسائر قطاع الطيران المدني بنحو 3.5 مليار دولار وانخفض إيرادات السياحة في مصر 72.6% وفيما يلي رسم يوضح إعداد السائحين من 2010 و حتى 2019 كالآتي:[17]

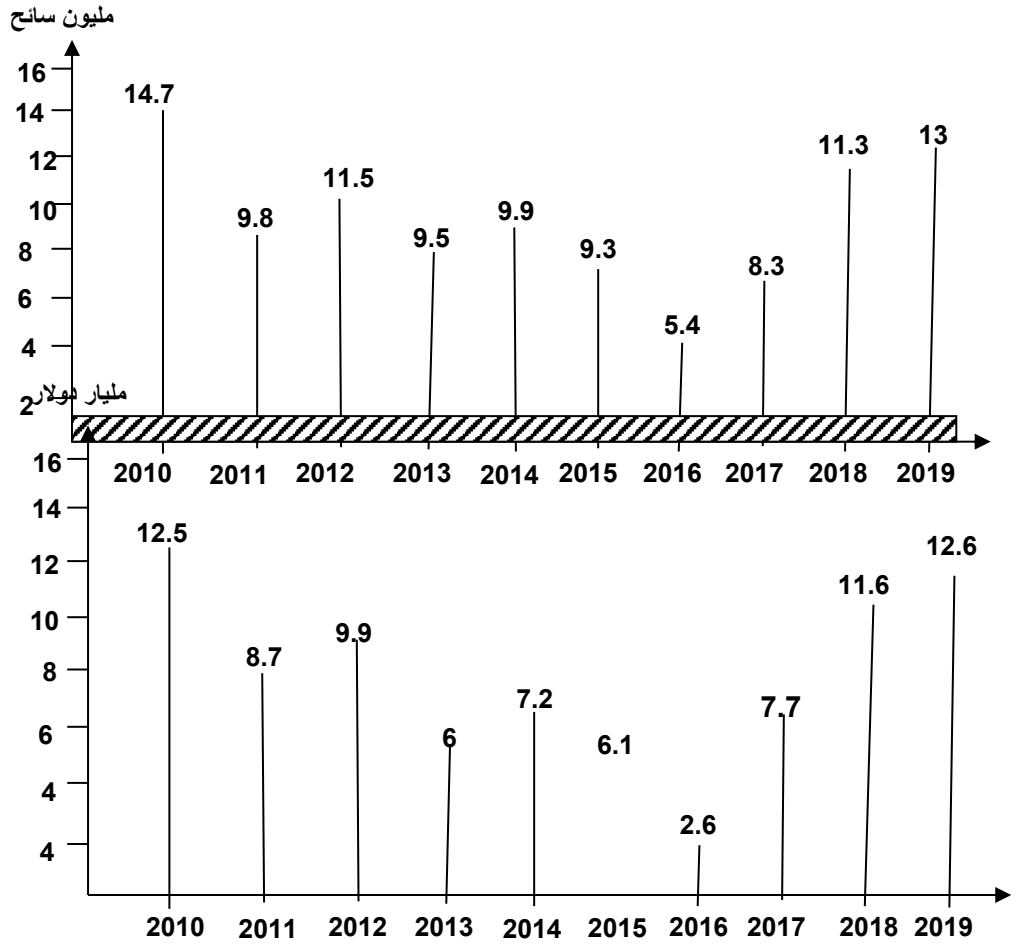

المصدر: الجهاز المركزي لتعبئة الخطاء

المصدر: الدخل بالدولار من 2010 حتى 2019 البنك المركزي العربي.

ولم يكن الحال في القطاع الصناعي بأفضل حالا من قطاع السياحة حيث أثرت الجائحة

سلبيا على القطاع الصناعي والذي كان يعانى أصلا قبل انتشار الفيروس وتسبب الفيروس في زيادة تلك المشكلات وأدت ظروف فيرس كورونا إلى تراجع الطلب المحلى والدولي واختلال سلاسل التوريد العالمية المرتبطة بمصر وعانت الكثير من المصانع من نقص المستلزمات وخاصة المستوردة خاصة من الصين مع تراجع حجم التجارة بين مصر والصين بأكثر من 20% لتسجل حوالي 886.664 مليون دولار مقابل 1.066 مليار دولار عام 2019 والعجز التجاري بلغ 648.904 مليون دولار عجز في الميزان التجاري بين مصر والصين لصالح الصين.

وتأثرت أسهم الشركات الصناعية في البورصة حيث توقفت معظم عمليات الاندماج الاستحواذ وبلغت بعض الصادرات الصناعية تراجعا بنحو 42% مثل الجلود وتراجعت صادرات الملابس الجاهزة 35% للأثاث وانخفضت مستلزمات الإنتاج الصناعي خلال أول 4 أشهر من العام وبلغت نسبة التراجع 43% من ورادات قطع الغيار وأجزاء السلع والرأسمالية والمستلزمات الصناعية الأولية بنحو 9.3%. [18]

وفى ضوء ما سبق ذكره أن التأثيرات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري كانت شديدة حيث تراجع أهم مصادر العملة الأجنبية بالنسبة للاقتصاد والمتمثل في قناة السويس – وإيراد العاملين بالخارج وكذلك قطاع السياحة فضلا عن تراجع القطاع الصناعي وارتفاع معدل البطالة نتيجة للإجراءات الاحترازية من الإغلاق الجزئي التي اتخذتها مصر للسيطرة على انتشار الفيروس.

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الاقتصاديات الدولية للتصدي لجائحة كورونا

لقد انتفضت الاقتصاديات الدولية لمواجهة جائحة كورونا فيما يشبه حالات الحرب كأحد تشبيهات صندوق النقد الدولي واتخذت مجموعة من السياسات النقدية والمالية للحد من تأثير تلك الجائحة على الاقتصاديات العالمية وعملت تلك السياسات على الحيلولة دون وقوع اضطرابات اقتصادية بقدر المستطاع وتوفير الموارد لمدير المساعدة للمتضررين من الأزمة وضمان عمل القطاعات الضرورية والسياسات الرشيدة في ظل هذه الأزمة أمر ضروري لمنع الوصول إلى نتائج أكثر سوء وجعل التأثير على المدى القصير وتعمل تلك السياسات الاقتصادية على تخفيف أثر تراجع النشاط الاقتصادي على الأفراد والشركات والنظام المالي والنقدي وضمان إمكانية بدأ التعافي بمجرد انحسار الجائحة ولان التداعيات الاقتصادية تمثل في الأساس انعكاس لتقلبات الحادة التي تتعرض لها القطاعات المختلفة ينبغي أن يطبق صناع السياسات الاقتصادية إجراءات جوهرية موجه على مستوى المالية العامة والسياسات النقدية والأسواق المالية ولذلك سوف نستعرض في هذا المبحث المطالب الآتية:

- المطلب الأول: السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الاقتصاديات الدولية لمواجهة جائحة كورونا.
- المطلب الثاني: السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لتصدى لجائحة كورونا

المطلب الأول

(18) معهد وزارة التخطيط والتنمية الصناعية، جمهورية مصر العربية.

السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الاقتصاديات الدولية
للتصدي لجائحة كورونا

تمهيد وتقسيم:

على الرغم من الصدمة غير المسبوقة التي أصابت الاقتصاد العالمي من جراء فيروس كورونا إلا أن الاقتصاديات العالمية لم تقف مكتوفة الأيدي فأخذت في التحرك بسرعة فائقة للتصدي لتلك الآثار السلبية على الاقتصاديات وأقرت مجموعة من السياسات المالية والنقدية للتعامل مع تلك الجائحة مما كان له الأثر الايجابي في عدم حدوث اضطرابات اقتصادية بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العالمي لذلك سوف نتعرف على تلك السياسات من خلال الفرعين الآتيين:

- الفرع الأول: السياسات المالية
- الفرع الثاني: السياسات النقدية

الفرع الأول

السياسة المالية والنقدية التي اتخذتها المنظمات الدولية
للحد من تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي

تباينت السياسات التي اتخذتها الحكومات والتكتلات الاقتصادية العالمية لمواجهة أزمة الجائحة وأثارها الاقتصادية المدمرة ولم تكن تلك السياسات من منطلق القدرات الاقتصادية والمالية، ولكن كانت من منطلق رؤية الحكومات والتكتلات لدورها في حماية المجتمع والعديد من الحكومات والدول وجدت نفسها، أما مسئولية للحفاظ على الحالة الصحية لمواطنيها باتخاذ التدابير المناسبة الصحية وما بين كذلك الدعم الاقتصادي المقدم لهم لكي يتم رغم الطلب المحلى للاستهلاك الذي يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد ولذلك قامت بتقديم تسهيلات ائتمانية من حيث أسعار الفائدة وجدولة الديون وتركزت السياسات المالية الاقتصادية على ثلاث أهداف:

1) ضمان عمل القطاعات الضرورية:

حيث تم تعزيز الموارد اللازمة لإجراء الاختبارات لتشخيص الفيروس وعلاجه والحفاظ على انتظام الرعاية الصحية وإنتاج الغذاء وتوزيعه وضمان عمل البنية التحتية بصورة جيدة والمرافق الضرورية وتدخلت الحكومات لتوفير الأدوات الأساسية استناداً إلى صلاحيات وقت الحروب والكوارث والتي تعطى الأولوية لإبرام عقود حكومية توفر الاحتياجات الضرورية وتحويل الصناعات إلى الاحتياجات الضرورية أو إجراء عمليات تأميم محدودة فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتفصيل قانون "الإنتاج الدفاعي" لضمان إنتاج المعدات الطبية.[19]

2) توفير الموارد الكافية للتخفيف من أثار الأزمة الاقتصادية:

توفير موارد كافية للمتضررين من الأزمة فكثير من الأسر حول العالم قد فقدت دخلها بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة الإجراءات الاحترازية وتحتاج إلى دعم حكومي وهذا الدعم سوف يساهم في محافظة الناس على سياسات التباعد والإجراءات الاحترازية وتم التوسع في إعانات البطالة وتقديم المساعدات وخاصة إلى أصحاب المهن الحرة لمساعدتهم في مجابهة تلك الظروف حيث بلغت في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 1.175 أسبوعيا وفي ألمانيا برنامج إعانات "هارتس 4" قد وصلت الإعانات إلى حوالي 19% لغير الألمان و13% للألمان.

(19) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

3) الحيلولة دون حدوث أضربات اقتصادية:

سعت الحكومات إلى المحافظة على شبكة العلاقات بين العاملين و أصحاب الأعمال وما بين المنتجين والمستهلكين والمقرضين والمقترضين حتى يتسنى استئناف الأعمال بشكل جيد بعد انحسار الفيروس وقدمت الحكومات دعما إلى القطاع الخاص ووضعت برامج كبيرة للقروض والضمانات كما سهل الاتحاد الأوربي ضخ رؤوس الأموال المباشر في الشركات عن طريق تحقيق القواعد الحاكمة للمساعدات للدول وأعطيت القروض للشركات الكبرى للحفاظ على العمالة بها – تأجيل الضرائب والمساهمات في تأمينات البطالة والضمان الاجتماعي بتسديد آجال استحقاق القروض للتقديم الائتمان المباشر من البنوك المركزية – اتخاذ الإجراءات للحفاظ على السيولة في السوق فقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي حزمة من الإجراءات التحفيزية بقيمة " 2 تريليون" دولار بهدف مساعدة العمال العاطلين و الصناعات المتضررة من جائحة "Covid-19" وكذلك توفير مليارات الدولارات لشراء المعدات الطبية وشملت خطة الإنقاذ تمويلا بـــ 500 مليار دولار للاسر المتضررة بقيمة " 3000 " ألاف دولار لكل أسرة وخصصت 350 مليار دولار للشركات الصغيرة – 250 مليار دولار.

لإعانات البطالة - 100 مليار دولار للمستشفيات والأنظمة الصحية – وفي ألمانيا قد أقر البرلمان الألماني قانون بإنشاء صندوق "الاستقرار الاقتصادي" برأس مال قدره 600 مليار يورو مصحوبة بخدمة مساعدات للشركات المتوسطة والصغيرة بلغت 165 مليار يورو – وأعتمد الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بلغت 750 مليار يورو لمساعدة الدول الأعضاء على التعافي رغم الخلاف الذي كان دائر بشأنها في محكمة بروكسل.

الفرع الثاني

السياسات النقدية

توجيه السياسات النقدية لخدمة السياسات الاقتصادية:

وجهت الحكومات والتكتلات الإقليمية السياسات النقدية لخدمة السياسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها فلقد قامت البنوك المركزية بعده إجراءات لدعم أداء الأسواق وتخفيف الضغط حيث توسعت في الإقراض وعمليات الشراء المباشر وإعادة الشراء وقدم الفيدرالي الأمريكي المساعدات للشركات الصغيرة التي تجد صعوبة في التمويل قصير الأجل وقدم أيضا تسهيلات ائتمانية خاصة لشراء الأوراق المالية لتلك الشركات التي كانت تواجه صعوبات في التسويق – تخفيض تكاليف الاقتراض على الأفراد والشركات – التوسع في شراء الأصول رغم القطاعات الأكثر تضررا والسياحة والطيران والتنسيق بين البنوك المركزية العالمية خصوصا مجموعة العشرين لتأمين الاستقرار العالمي والأسواق المالية العالمية – إتاحة خطوط تبادل العملات للحد من الضغط على الأسواق المالية وتوفير السيولة في الأسواق الدولية – التخفيضات في أسعار الفائدة عالميا وقد كان أولها الفيدرالي الأمريكي الذي وصلت الفائدة إلى 50 % تدخلت أيضا السياسات النقدية لتخفيض الضغوط على الأسواق المالية الصاعدة لكي تحقق التوازن ما بين النمو و الضغوط بسبب الجائحة وعملت السياسة النقدية إلى إيجاد المرونة في أسعار الصرف واتخاذ الإجراءات لذلك.

كما قام بنك الشعب الصيني "البنك المركزي الصيني" عن الإعلان عن برنامج تحضيري حجمه 553 مليار إيوان بما يعادل "79 مليار دولار".

وقام بتخفيض الاحتياطي بقيمة 10 % و هو ما يساهم بتوفير 55 مليار إيوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني – و ضخ البنك المركزي خلال الربع الأول من هذا العام سيولة بمقدار 1.2 تريليون إيوان صيني أي ما يعادل 178 مليار دولار و قدم تسهيلات ائتمانية للشركات المتضررة من كورونا تقدر بـــ 300 مليار إيوان أي ما يعادل " 42 مليار " دولار وأعلن بنك الشعب تخفيض الفائدة على الاحتياجات الزائدة إلى 35 % و ذلك لمساعدة البنوك على التوسع في الإقراض.

والخلاصة أن العالم أجمع قد انتفض لمواجهة جائحة (Covid- 19) مستخدما جميع السياسات الاقتصادية – سواء نقدية أو مالية لتخفيف من حدة الهبوط الاقتصادي المفاجئ الذي أصاب العالم من جراء اجتياح الفيرس للعالم و الذي مازال يضرب العالم وبشدة فى الموجة الثانية منه حتى كتابة هذه السطور وربما يعود العالم مرة أخرى إلى الإغلاق مما يشكل ضغط غير مسبوق على الاقتصاد العالمي ربما لم يشهده منذ أزلية الكساد العظيم 1929 فهل تنجح السياسات المالية و النقدية التي استخدامها العالم في مواجهة الأزمة أم أن الأمر يحتاج إلى المزيد من التعاون والتكاتف والتدخل بالمزيد من تلك السياسات لتخفيف من حدة الأزمة.[20]

المطلب الثاني

السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لتجاوز أزمة كورونا

تمهيد وتقسيم:

لقد أشارت معظم التقارير الدولية بأن هناك تأثير سلبي قوي على الاقتصاد المصري جراء هذا الفيروس على كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع السياحة وتحويلات المصريين من الخارج وخروج تدفقات رأسمالية تقدر بحوالي 16 مليار دولار وقد شكل هذا ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات المصري، ولقد اتخذت مصر سياسات اقتصادية تمثلت في السياسات المالية والنقدية لمواجهة تداعيات ذلك الفيروس على الاقتصاد المصري وما تأثير تلك السياسات على الاقتصاد المصري خاصة وأن الاقتصاد المصري من الاقتصاديات الناشئة لذلك سوف نستعرض في هذا المطلب:

- الفرع الثاني: السياسات النقدية التي اتخذتها مصر.
- الفرع الأول: السياسات المالية التي اتخذتها مصر.
- الفرع الثالث: تقييم السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها مصر لمواجهة فيروس كورونا.

الفرع الأول

السياسات النقدية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لتجاوز أزمة كورونا

لقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يونيو 2020 بأن مصر اتخذت منهجا استباقيا في التعامل مع فيرس كورونا حيث طلبت مصر دعما من الصندوق بقيمة 2.8 مليار دولار خلال أداه التمويل السريع و هو ما تمت الموافقة عليه في مايو حتى تتمكن من مواجهة الإنفاق الصحي 8 مليار دولار خلال أداه التمويل السريع و هو ما تمت الموافقة عليه في مايو حتى تتمكن من مواجهة الإنفاق الصحي والاجتماعي اللازم للفئات الأكثر عرضه للتأثر وكذلك طلب اتفاق ائتماني (SBA) يتيح تمويلا بقيمة 5.2 مليار دولار لمساعدة الحكومة على الحفاظ المكتسبات التي

(20) متاح على Imstitutamadus- amadesomlim.org

تحققت في الأربع أعوام السابقة مع ضمان الاستمرار في الإنفاق الصحي والاجتماعي وإعطاء دفعة للإصلاح الهيكلي حتى يضع مصر على مسار التعافي. (21)

أجرت مصر زيادة في الإنفاق الصحي منذ الجائحة وحتى الآن وتم افتتاح عدد من المستشفيات وتخصيصها لمصابي (Covid-19) وكذلك وضع المستشفيات الميدانية للقوات المسلحة وضع الاستعداد في حالة الطوارئ والحاجة إليها – وتم تغطية برنامج تكافل وكرامة والذي استفاد منه أكثر من 5 مليون مواطن وكذلك تم صرف إعانة شهرية قدرها 500 جنيه للعمالة الغير منتظمة والذي استفاد منه أكثر من مليون مواطن وهو الجانب الذي وقع عليه الجانب الأكبر من الضرر في تلك الأزمة – كما الحكومة المصرية بتوزيع المستلزمات الطبية والصحية على القرى الفقيرة – وقامت الحكومة بضخ المزيد من العامة بالنسبة لقطاع الصحة و التعليم أيضا – وزيادة الحافز للأطباء والعاملين بالمجال الطبي فبلغ زيادة الإنفاق الصحي حوالي "25%" و كذلك الحماية الاجتماعية " 10% وفي سبيل التصدي للجائحة اتخذت مصر السياسات المالية والنقدية في سبيل ذلك ومن أهم السياسات النقدية التي اتخذتها مصر لمواجهة تداعيات فيرس كورونا والتخفيف من أثاره على الاقتصاد المصري الآتي:

لقد اشتملت السياسات النقدية التي اتخذتها مصر لمواجهة أزمة كورونا وذلك من خلال البنك المركزي المصري حيث اتحدت سياسات التيسير النقدي والتوسع في الإقراض لأجل – خفض سعر الفائدة لأكثر من 3 % كان له الأثر الفعال وانعكاسه على الأسواق الداخلية حيث وصل عائد الإيداع والإقراض إلى 9.25 % و10.25 ، 10.75 و سعر الائتمان و الخصم 9.75 وقد جاء قرار البنك المركزي الاستباقى في ضوء التطورات العالمية مع تفشي الوباء وتم اتخاذ قرار تخفيض سعر الفائدة كإجراء إستباقى مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي – كما أعطى البنك المركزي تعليمات للبنوك المصرية بتأجيل الفوائد المستحقة لمدة 6 أشهر في مبادرة جيدة يثبت الكثير من الطمأنينة في جانب المتعاملين فاتخذ لذلك المركزي قرار بتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد تشمل القروض لأغراض الاستهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي – وكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر – إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصراف الإلية والمحافظ الالكترونية لمدة 6 أشهر – إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري – لمدة ثلاث أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها وذلك للحد من التعاملات النقدية لما قد تحمله من خطورة على الصحة العامة في الوقت الراهن – تشجيع استخدام أدوات الدفع الالكترونية وضع حدا أيضا للإيداع والسحب النقدي – قيام البنوك بناء على تعليمات البنك المركزي المصري بشكل فوري في إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والإستراتيجية – على وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق.

تعديل سعر العائد الخاص بمبادرة البنك المركزي لتصبح 8% بدلا من 10% للقطاع العقاري لمتوسطي الدخل والقطاع الصناعي والزراعي والمقاولات ومبادرة دعم وتجديد الفنادق والمنشات السياحية. (22)

(21) متاح على موقع صندوق النقد الدولي .imf.org

(22) علاء الدين مصطفى، مقال، مجلة بنوك مصر، .febgate.com

مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في القطاع السياحي – مبادرة تمويل رواتب و أجور العاملين في القطاع السياحي لمدة ثلاث أشهر وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية بضمان وزارة المالية.

مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات تلك هي بعض ملامح السياسات النقدية التي اتخذتها الدولة المصرية للحج من الآثار الاقتصادية لازمة كورونا.

الفرع الثاني

السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة المصرية للحد من أثار أزمة كورونا

لقد اتخذت الدولة عدة سياسات مالية لمواجهة الحد من أثار فيرس كورونا فقد وجهت الحكومة بتخفيض 100 مليار جنيه تضخ في النفقات العامة – خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة بقيمة 4.5 دولار وكذلك خفض أسعار الكهرباء بنسبة 10 قروش – توفير مليار جنيه لدعم المصدرين وسداد مستحقاتهم – رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضرائب واجبة السداد مقابل 10% من الضريبة المستحقة – وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين كل تلك السياسات المالية انعكست على أداء الموازنة 2020 – 2019 – حيث اخفض العجز الكلى إلى 7.8 من الناتج المحلى بالمقارنة بنسبة 8.2 في العام السابق وهو ما يرجع إلى الجهود المبذولة لإدارة الأزمة والعمل على احتواء تأثير جائحة كورونا.

كما تشير البيانات الأولية إلى تحقيق فائض بحد أدنى قدره 1.8% من الناتج المحلى وهو يعد نتيجة جيد جداً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المال ومصر بصفة خاصة – ولقد حافظت مصر على تقديرات وتصنيفات المؤسسات والوكالات الدولية لتصنيف الائتماني – ولقد ساهمت السياسات المالية وإجراءات الضبط المالي التي اتخذتها مصر إلى وصول الدين إلى 86.2 من الناتج المحلى وهو إنجاز يعكس الجهد المبذول خلال العام الحالي والأعوام السابقة مما أدى إلى نجاح الحكومة المصرية في التعامل مع جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي خلفتها وما زالت بشكل متوازن وسليم، تم أيضا توجيه موارد مالية لوزارة النقل لمواجهة التكدسات البشرية الكبيرة لمترو الإنفاق والسكك الحديدية وهيئة النقل العام وتعقيم وتطهير تلك الوسائل التي يستخدمها ملايين السكان يوميا.

توجيه موارد مالية لتوفير الدواء في الأسواق واستطاعت الحكومة المصرية من توفير الدواء لمخزون 6 أشهر على الأقل، توفير موارد مالية لتوجيه شحنات مساعدات طبية ودوائية إلى عدة دول مختلفة مثل "الصين – إيطاليا – الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – السودان –جنوب السودان – وغيرهم من الدول لمساعدتهم على تخطى الأزمة، الحفاظ على مستوى الأسعار والمحافظة على مخزون السلع الإستراتجية لمدة لا تقل عن 6 أشهر والحقيقة أن الحكومة المصرية اتخذت مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية ساهمت بشكل فعال في الحد من الأزمة التي أوجدها فيرس (Covid-19)

ولولا تلك السياسات المتوازنة ما بين السياسات المالية والنقدية فاستخدام التكامل ما بين السياسات المالية والنقدية من حيث الترتيب والوسائل والتنسيق فيما بينهم للوصول إلى الفاعلية لتحقيق الأهداف من السياسات الاقتصادية ككل ونجحت الدولة المصرية في الموازنة ما بين هذه وتلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية في مواجهة تلك الجائحة وظهر ذلك في موازنة 2021 – 2020،

والتي وضعت اهتمامها على مساندة النشاط الاقتصادي وتقديم العديد من التيسيرات للمواطنين – ودعم القطاع الصحي – زيادة المصروفات العامة لدعم النشاط الاقتصادي بزيادة 8.8 % - زيادة الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة بمقدار 26.4 % - إجمالي الإنفاق لشراء السلع والخدمات زيادة 33.7 % لتنشيط الأسواق، دعم القطاع الصحي بزيادة 12 % - زيادة دعم الضمان الاجتماعي بزيادة 2.7 %. (23)

والملاحظ على كل ميزانية 2021 – 2020 أن الحكومة المصرية وبمساعدة جميع الجهات الوطنية إلى الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق بداية عام 2016 و حتى 2019 والتي ساهمت في زيادة القدرة المالية والمرونة وحيث أنها زادت في الإنفاق على قطاع الصحة والقطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر احتياجا.

الفرع الثالث

تقييم السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها مصر لتعدى أزمة (Covid-19)

1. إن السياسات النقدية جيدة في مجملها إلا أن سعر الفائدة كان لابد من خفضه بنسبة اكبر من 3 % في ظل الركود الاقتصادي الذي تعانى منه البلاد لتنشيط الاستثمار والحد من الادخار لانكماش الاقتصاد.
2. تخفيف القيود والإجراءات البنكية على عملية الإقراض وخاصة للمنشات الصغيرة المتوسطة لكي تستفيد شريحة أكبر من مبادرة البنك المركزي.
3. عدم وضع قيود على السحب والإيداع حيث أن تلك القيود أوجدت تكدس غير مسبوق أمام البنوك في ظل إجراءات إحترازية وتدابير تسعى الحكومة إلى تطبيقها للتباعد الاجتماعي للسيطرة على إنتشار الفيروس.
4. السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة لم تكن بالقدر الكافي فكان يجب عليها أن تزيد في حجم الإعفاءات الضريبية لتخفيف عن كاهل المواطنين في ظل اقتصاد يكاد يكون في حالة ركود قد تصل إلى كساد.
5. أخطأت الحكومة في تطبيق قانون التصالح في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم وخاصة اقتصاديات الدول النامية كمصر مما أحدث هزة اجتماعية عنيفة كادت أن تكون هزة سياسية.
6. التخفيض على الكهرباء بواقع 10 قروش كان تخفيض يدعو الى السخرية من جانب معظم فئات الشعب المصري.

الدعم المقدم إلى الفئات الأكثر تضرراً وهي العمالة اليومية كان دعم لا يكاد يظهر أثره على تلك الفئات فمبلغ 500 جنيه شهريا لم تكن كافية في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة والخلاصة أن السياسات النقدية التي اتخذتها الحكومة المصرية سياسات جيدة إلى حد ما وإن لم تنعكس بطريقة مباشرة على المواطن سوف تنعكس عليه بطريقة غير مباشرة أما السياسات المالية فلم تكن ترقى إلى المستوى المطلوب في حجم دولة كمصر مع ميزانية تصل إلى تريليون جنيه تقريبا.

يرى الباحث:

إن الدولة المصرية بذلت جهودا كبيرة لتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا خاصة أن الاقتصاد المصري يعانى من

(23) بوابة الهيئة العامة للاستعلام – sis.gov.eg

نقص في الموارد المتاحة و تلك النوعية من الاقتصاديات لا يكون أمامها سوى خيارات محدودة على صعيد السياسات المالية والاقتصادية فهي تعانى في ظل خدمات متعددة في الطلب الخارجي وكذلك معدلات التبادل التجاري – ومحدودية خيارات التمويل وارتفاع لمديونياتها وخفض المرونة في السياسات النقدية والمالية إلا أن مصر وبالرغم من تلك الظروف الصعبة سواء في الاقتصاديات النامية وهي إحداها والظروف الصعبة التي يمر بها العالم ككل في ظل تفشي هذا الوباء قد استطاعت أن تتخذ من الخطوات الاستباقية والسياسات المالية والنقدية في حدود المتاح ما يكفل لها الاستقرار الاقتصادي على المستوى العام والحد من الآثار السلبية التي أوجدها فيرس كورونا ومازالت حتى الآن وهذا ما أشادت به معظم المنظمات والمؤسسات المالية العالمية حيث أن مصر الدولة الوحيدة في أفريقيا والشرق الأوسط التي احتفظت بثقة مؤسسات التقييم العالمية.

والتي أكدت نظرتها المستقرة للاقتصاد المصري حيث أن تلك المؤسسات أجرت تعديل في تقييم 47 دولة حيث قامت بتحقيق التنصيف الائتماني بالسلب لأكثر من 35 دولة و أبقت على 12 فقط من بينهم مصر وكان تصنيف "موديز" عند "B2" ونظرة مستقبلية مستقرة وستاندراند بورز "عند " BIB" ونظرة مستقبلية أيضا.

الخاتمة

يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية منذ الثلاثينات من القرن الماضي في ظل جائحة "Covid-19" المستجد الذي تسبب في ضرر بالغ لمستويات النشاط الاقتصادي ولم يسلم من ذلك سواء الاقتصاديات المتقدمة أو الاقتصاديات النامية على حد سواء وهبطت بمستويات ثقتي المستهلكين المستثمرين ومستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى أدنى مستوياتها وانكمس الاقتصاد العالمي بنسبة كبيرة وانعكس ذلك على الوضع الداخلي لمصر والتي يعاني اقتصادها من جراء هذه الجائحة ولقد اتخذ العالم عدة سياسات اقتصادية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الفيروس، وكذلك مصر أيضاً اتخذت من السياسات الاقتصادية الكثير لمواجهة التداعيات الاقتصادية لهذه الجائحة.

ولقد كانت لهذه السياسات الأثر الكبير في تخفيف الأعباء عن كاهل الأفراد وحفظ التوازن بالأسواق المالية والنقدية والحفاظ على المستوى العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- من أهم السياسات الاقتصادية – "السياسات المالية والسياسات النقدية".
- دائما ما تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.
- جائحة كورونا أثرت على الاقتصاد العالمي بصورة واسعة.
- كان تأثير جائحة كورونا شديد الوطأة على الاقتصاديات النامية وخاصة الدول العربية و مصر .
- لقد تحرك العالم بصورة واسعة للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.
- لقد اتخذت مصر عدة سياسات مالية واقتصادية للحد من الآثار السلبية التي أوجدها فيروس كورونا.

التوصيات:

- لابد أن يتحرك العالم نحو المزيد من السياسات المالية والنقدية للحد من الآثار ناتجة من فيروس كورونا وخاصة التكتلات والاقتصاديات الكبرى.
- لابد أن تسعى مصر لاتخاذ المزيد من السياسات المالية والنقدية للحد من الآثار السلبية على مصر.
- لابد أن تتوجه السياسات المالية والنقدية نحو الفئات الأولى بالعناية والتي تضررت من هذا الوباء وأثاره الاقتصادية.
- لابد من توجيه المزيد من الإنفاق العام نحو القطاع الطبي حتى يتثنى له مواجهة تلك الجائحة.
- ونهيب بالأخوة الباحثين المزيد من الأبحاث حول تأثير تلك الجائحة على الاقتصاد المصري وسبل التصدي لها اقتصاديا.

المراجع

أ) الكتب

- حيدر حسين ال طعمة، الاقتصاد العالمي بحاجة إلى عناية مركزة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في الاقتصاد والدول، 2020.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 30.

ب) الرسالة العلمية:

- أسماء منصور، دراسة السببية لأهم المتغيرات السياسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمد الخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.
- بروشة كريم، دور السياسات النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- جمال دعامس التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، رسالة دكتوراه، 2009-2010، جامعة الحاج لخضر، باتنه، الجزائر.
- ولد بزيوفاتح، سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، 2014.

ج) المؤتمرات:

- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة السياسات التجارية، والمنظمات الدولية.

- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا "الاسكوا"، 2020.
- مؤتمر الجهاز المركزي لتعبئة والأخطار، جمهورية مصر العربية.
- معهد وزارة التخطيط والتنمية الصناعية، جمهورية مصر العربية.
- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

د) المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني-Institut.amadeus .amudevsonlin.org
- الموقع الإلكتروني b.b.c.com-news .
- الموقع الإلكتروني-Imstitutamadus .amadesomlim.org
- موقع صندوق النقد الدولي .imf.org
- علاء الدين مصطفى، مقال، مجلة بنوك مصر، febgate.com.
- بوابة الهيئة العامة للاستعلام – sis.gov.eg
- الجهاز المركزي لتعبئة الخطاء.
- البنك المركزي العربي.